

AI Index: PRE 01/048/2008
13 February 2008

غواتيمالا: عقوبة الإعدام لن تحل الأزمات الأمنية العامة

في رسالة مفتوحة بعثت بها اليوم، حثت منظمة العفو الدولية الرئيس الغواتيمالي ألفارو كولوم على عدم إعادة فرض عقوبة الإعدام، والبحث بدلاً من ذلك عن سبل أكثر نجاعة واستدامة لتسوية الأزمات الأمنية التي تعاني منها البلاد.

فقبل شهرين فقط، صوتت غواتيمالا في الأمم المتحدة إلى جانب فرض حظر عالمي على تنفيذ أحكام الإعدام. وتعليقاً على ذلك، قال سيبستيان إيلغويتا، باحث منظمة العفو الدولية بشأن غواتيمالا: "يتوجب على الرئيس ألفارو كولوم الآن احترام ما قطعته غواتيمالا على نفسها من التزامات. ويتعين على غواتيمالا عدم العودة إلى الممارسات القديمة والانضمام إلى الأغلبية الساحقة من الدول التي فعلت ذلك".

وقال سيبستيان إيلغويتا: "إن عقوبة الإعدام هي العقوبة القسوى في قسوتها ولاإنسانيتها وإهانتها للبشر. وهي تعسفية وأثبتت عدم جدواها في الحد من الجريمة، كما إنها تخلق مناخاً من العنف وتؤججه بحيث يصبح إحقاق العدالة أمراً غير قابل للتنفيذ".

ودعت منظمة العفو الدولية في رسالتها الرئيس كولوم أيضاً إلى اتخاذ تدابير ملموسة حيال بعض أكثر قضايا غواتيمالا لحقوق الإنسان إلحاحاً - بما فيها غياب التحقيقات الفعالة في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت إبان النزاع الداخلي المسلح، والعدد المتزايد من حالات العنف ضد المرأة، ولا سيما عمليات القتل التي يجري الإبلاغ عنها في هذا الصدد كل عام، والعدد المرتفع للهجمات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. وعمليات الإخلاء القسري للسكان في المجتمعات الريفية.

ومضى سيبستيان إيلغويتا إلى القول: "إن تحديات حقوق الإنسان تظل هائلة في غواتيمالا. فخلال أربعين سنة من مراقبة الأوضاع في البلاد، شهدت منظمة العفو الدولية فشلاً متصلاً للحكومات المتعاقبة في تحقيق تحسينات حقيقية لإدارة العدالة أو في مجال مكافحة الإفلات من العقاب".

ولم يكن قرار المحكمة الدستورية في ديسمبر/كانون الأول بنقض قرار اعتقال من اتهموا بالإبادة الجماعية "إبان الحرب الأهلية سوى عقبة إضافية جديدة في سبيل التصدي للإفلات من العقاب".

وحثت منظمة العفو الدولية الرئيس الجديد أيضاً على إصدار أمر بالإفراج عن المواد الأرشيفية التي تحتجزها وزارة الدفاع والتي يمكن أن تساعد في التحقيق الجاري في أعمال القتل وعمليات الإخلاء القسري لأكثر من 200,000 شخص أثناء النزاع الداخلي المسلح في غواتيمالا.

واختتم سيبستيان إيلغويتا بالقول: "إن الإدارة الجديدة في غواتيمالا مدينة لشعب البلاد باتخاذ خطوات ملموسة للتحقيق في انتهاكات الماضي لحقوق الإنسان وتقديم مرتكبيها إلى العدالة، وضمان الاحترام الكامل لحقوق السكان في المستقبل".